



الغرفة الجهوية بجندوبة

التقرير النهائي المتعلق بالرقابة المالية على بلدية جندوبة

في إطار برنامج التنمية المضطربة والمحكمة المطيبة

(تصريف 2017)

بلدية جندوبة

أحدثت بلدية جندوبة، في ما يلي (البلدية)، بمقتضى الأمر المؤرخ في 25 سبتمبر 1887 وتم توسيع حدودها بمقتضى الأمر عدد 298 لسنة 1969 المؤرخ في 14 أوت 1969. وتبلغ مساحتها حوالي 294,26 كم². كما يبلغ عدد سكانها حوالي 74,421 ألف نسمة وذلك حسب بيانات وزارة الشؤون المحلية حول التنظيم البلدي بتاريخ ماي 2016. وبلغت موارد العنوان الأول للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 604,604,106.5.693 دينار في حين بلغت نفقات العنوان الأول 4,506,608,828 دينار. أما موارد العنوان الثاني فقد بلغت 5,827,275,706 دينار مقابل نفقات قدرها 1,956,371,153 دينار.

وقد تولت دائرة المحاسبات في نطاق الصالحيات المخولة لها بالقانون عدد 8 لسنة 1968 المؤرخ في 8 مارس 1968 والمتصل بتنظيمها وفي إطار اتفاقية القرض المبرمة بين الدولة التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي تهدف إلى تمويل "برنامج التنمية الحضرية والحكومة المحلية" إنجاز رقابة مالية على حسابات بلدية جندوبة بالنسبة إلى سنة 2017 قصد التحقق من إحكام إعداد الحساب المالي وصحة البيانات المسجلة به ومصداقيتها ومن مدى قدرة البلدية على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعية تأدية نفقاتها وكذلك قصد متابعة تنفيذ البلدية لتوصيات الدائرة الواردة في تقريرها المتعلق بالرقابة المالية على البلدية بعنوان سنة 2015.

وتم تقديم الحساب المالي لسنة 2017 والوثائق المعدمة له إلى كتابة الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات بجندوبة بتاريخ 19 جويلية 2018 أي قبل 31 جويلية 2018 وهو التاريخ الأقصى لتقديم الحسابات إلى الدائرة حسب الفصل 11 من الأمر عدد 218 لسنة 1971 المؤرخ في 29 ماي 1971 المتعلق بسير دائرة المحاسبات.

وتوفرت بالحساب المالي المذكور جميع شروط التبيئة المستوجبة والمتمثلة في صحة تسمية المركز المحاسبي والرمز الإعلامي وسنة التصرف وتقديم وثيقة حساب أصلية وتتضمن ختم وإمضاء المحاسب وأمر الصرف ووجود تأشيرة الجهة المكلفة بتهيئة الحساب وتأشيرة سلطة الإشراف وعدم انقطاع فترات تصرف المحاسبين المتعاقبين على المركز المحاسبي وعدم وجود تشطيبات ومخرجات غير مصادق عليها وتتوفر جميع الوثائق المؤيدة للحساب مضافة من طرف الأعوان المؤهلين لذلك مع وجود التأشيرات الضرورية.

وقد شملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي المذكور ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة فضلا عن استغلال المعطيات الواردة بالاستبيان الموجه للبلدية والأعمال الرقابية الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاص بها.

وأسفرت متابعة تنفيذ البلدية لتوصيات الدائرة الواردة في تقريرها المتعلق بالرقابة المالية على البلدية بعنوان سنة 2015 من الوقوف على تجاوز بعض الإخلالات على غرار إصدار قرار متعلق بضبط الثمن المرجعي للmeter المربع المبني بالنسبة للعقارات المبنية تطبيقا للأمر الحكومي عدد 397 لسنة 2017 الصادر بتاريخ 28 مارس 2017.

وباستثناء ما يتعلق ببقايا الاستخلاص أفضت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود إخلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف بعنوان السنة المالية 2017 من شأنها أن تمس بمصداقية البيانات المضمنة بالحساب المالي. كما أنها خلصت إلى الوقوف على ملاحظات تعلقت بتبعة الموارد وبنفيذ النفقات. علماً أن بلدية جندوبة والقابض توليا الرد على الملاحظات الأولية التي تم توجيهها إليهما في الغرض.

الجزء الأول: الرقابة على الموارد

-1- تحليل الموارد

بلغت موارد العنوان الأول للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 5.693.106,604 دينار وهي موزعة بحسب 2.953.680,151 دينار بعنوان المداخيل الجبائية الاعتيادية و 2.739.426,453 دينار بعنوان المداخيل الجبائية غير الاعتيادية.

وبخصوص المداخيل الجبائية الاعتيادية فهي تتأتى أساساً من المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة ومن معاليم إشغال الملك العمومي البلدي واستلزم المرافق العمومية فيه ومن مداخيل الموجبات والرخص الإدارية والمعاليم مقابل إسداء خدمات وذلك على التوالي بنسبة في حدود 65,50% و 18,27% و 17,23%. ويبرز ذلك من خلال الجدول الموالى:

نسبة %	المبلغ بالدينار	أصناف المداخيل الجبائية الاعتيادية
65,50	1 905 129,950	المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة
18,27	539 535,783	مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزم المرافق العمومية فيه
17,23	509 014,418	مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات
100,00	2 953 680,151	المجموع

وتتمثل "المعاليم على العقارات والأنشطة" أهم عناصر المداخيل الجبائية الاعتيادية في سنة 2017. وهي تتأتى أساساً من المعلوم على العقارات المبنية بمبلغ 320.306,019 دينار والمعلوم على الأرضي غير المبنية بمبلغ 29.128,724 دينار والمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية و 1.340.578,185 دينار بعنوان المعاليم الموظفة على الأنشطة أي ما يمثل تبعاً 16,81% و 1,53% و 70,37% ويبرز الجدول الموالى تفصيل ذلك:

نسبة %	المبلغ بالدينار	أصناف المداخيل
16,81	320.306,019	المعلوم على العقارات المبنية
1,53	29.128,727	المعلوم على الأرضي غير المبنية
70,37	1.340.578,185	المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية
9,81	186.841,000	المبالغ المتأتية من صندوق التعاون بين الجماعات المحلية
1,12	21.332,110	المعلوم على النزل
0,36	6.943,912	معلوم الإجازة الموظف على محلات بيع المشروبات
100,00	1.905.129,950	المجموع

وبلغت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المداخيل الجبائية الاعتيادية في سنة 2017 إلى ما قيمته 5.399.982,861 دينار استخلص منها 2.953.680,151 دينار، وهو ما يعني تحقيق نسبة استخلاص في حدود 54,70 %. ويبرز الجدول الموالي تفاصيل نسب استخلاص أصناف المداخيل الجبائية الاعتيادية:

النسبة % (1)/(2)	المبالغ المستخلصة (بالدينار) (2)	المبالغ الواجب استخلاصها (بالدينار) (1)	أصناف المداخيل
55,35	1.905.129,950	3.441.869,550	المعاليم على العقارات والأنشطة
37,23	539.535,783	1.449.098,893	مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزم المراافق العمومية فيه
100	509.014,418	509.014,418	مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات
0	0	0	المداخيل الجبائية الاعتيادية الأخرى
54,70	2.953.680,151	5.399.982,861	المجموع

وتعتبر نسبة استخلاص "مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزم المراافق العمومية فيه" الأدنى بخصوص "المداخيل الجبائية الاعتيادية" حيث لم يتم استخلاص سوى 37,23 % من المبالغ الواجب استخلاصها سنة 2017.

وبلغت نسبة استخلاص المعاليم على العقارات والأنشطة 55,35 % من المبالغ الواجب استخلاصها سنة 2017 . ويفصل الجدول الموالي نسب استخلاص الفصول الراجعة بالنظر للصنف المذكور.

بيان المداخيل	المبالغ المستخلصة (بالدينار) (1)	المبالغ الواجب استخلاصها (بالدينار) (2)	النسبة % (1)/(2)
المعلوم على العقارات المبنية	1.631.611,581	320.306,019	19,63
المعلوم على الأراضي غير المبنية	254.562,762	29.128,724	11,44
معاليم أخرى	1.555.695,207	1.555.695,207	100
المعاليم على العقارات والأنشطة	3.441.869,550	1.905.129,950	55,35

ولم ت تعد نسب استخلاص "المعلوم على العقارات المبنية" و "المعلوم على الأراضي غير المبنية" على التوالي 19,63 % و 11,44 % خلال سنة 2017 .

وفيما يتعلق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2017 ما قيمته 2.739.426,453 دينار. وهي تتوزع بين "مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية" التي بلغت 147.531,785 دينار و "المداخيل المالية الاعتيادية" التي بلغت 2.591.894,668 دينار. وتتأتى المداخيل المالية الاعتيادية أساساً من المنابع من المال المشترك للجماعات المحلية الذي كان في حدود 1.985.296,000 دينار .

وتم ضبط المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان المداخيل غير الجبائية الاعتيادية خلال سنة 2017 في حدود 3.197.268,804 دينار استخلص منها 2.739.426,453 دينار وهو ما يعني تحقيق نسبة استخلاص في % 85,68

وبلغ مؤشر الاستقلال المالي¹ للبلدية 36,58 % خلال سنة 2017 وهو دون الحد الأدنى لمؤشر الاستقلالية المالية الذي تم ضبطه من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية في حدود 70 %. كما بلغ مجموع ديون البلدية في موافاة سنة 2017 ما قدره 114.781,782 دينار مقابل 5.693.106,604 دينار مجموع موارد العنوان الأول، وهو ما يعني تسجيل نسبة تدابير مقبولة في حدود 2,01 % مقابل 17,5 % كمعدل نسب تدابير كافة البلديات التونسية سنة 2016 حسب مؤشرات وزارة الشؤون المحلية والبيئة. وتستأثر الديون تجاه الوكالة الوطنية للتصرف في النفايات بنسبة 68,58 % من جملة الديون والبقية ديون تجاه مؤسسات عمومية وخواص.

وتشمل موارد العنوان الثاني الموارد الذاتية والمخصصة للتنمية وموارد الاقتراض وموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة وذلك على التوالي بنسب 93,97 % و 5,90 % و 0,13 %. ويبرز ذلك من الجدول التالي:

النسبة %	المبلغ بالدينار	الجزء
93,97	5.475.783,016	الموارد الذاتية والمخصصة للتنمية
5,90	343.779,567	موارد الاقتراض
0,13	7.713,123	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة
100,00	5.827.275,706	جملة موارد العنوان الثاني

2- الرقابة على تحصيل الموارد البلدية

بلغت نسبة إنجاز تقديرات موارد البلدية خلال سنة 2017 حوالي 99,88 % بخصوص العنوان الأول. وبلغت النسبة المذكورة بالنسبة للعنوان الثاني 98,01 %. ويبرز الجدول المولى تفصيل نسب إنجاز تقديرات موارد البلدية:

البيان	التقديرات (بالدينار)	الإنجازات (بالدينار)	نسبة الإنجاز (%)
مجموع موارد العنوان الأول	5.700.000,000	5.693.196,604	99,88
المعاليم الموظفة على العقارات والأنشطة	1.865.000,000	1.905.129,950	102,15
مداخيل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزم المرافق العمومية فيه	714.600,000	539.535,783	75,50
مداخيل الموجبات والرخص الإدارية ومعاليم مقابل إسداء خدمات	564.400,000	509.014,418	90,19
مداخيل جبائية اعتبادية أخرى	600,000	0	0,00

¹ الموارد الذاتية / موارد العنوان الأول = (موارد العنوان الأول - المناب من المال المشتركة - منح ومساهمات الدولة في التسيير) / موارد العنوان الأول.

86,07	147.531,785	171.400,000	مداخيل أملك البلدية الاعتيادية
108,72	2.591.984,668	2.384.000,000	المداخيل المالية الاعتيادية
98,01	5.827.275,706	5.945.884,285	مجموع موارد العنوان الثاني
99,30	5.475.783,016	5.514.660,280	الموارد الذاتية والمخصصة للتندمية
81,17	343.779,567	423.510,882	موارد الاقتراض
100,00	7.713,123	7.713,123	الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة

ولوحظ تأخير في تثقييل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية وذلك خلافاً لمقتضيات الفصلين الأول و30 من مجلة الجباية المحلية اللذان نصاً على ضرورة انجاز عملية التثقييل بتاريخ غرة جانفي من كلّ سنة حيث لم يتم تثقييل الجداول المذكورة إلاّ بتأخير في حدود 109 يوماً. ويبرز ذلك من خلال الجدول الموالي:

التأخير مقارنة بأجل 1 جانفي 2017 بحساب اليوم	تاريخ تثقييل جدول التحصيل	تاريخ الإرسال إلى أمانة المال الجهوية	تاريخ إعداد الجدول من قبل البلدية	الجدول
109	20 أفريل 2017	20 أفريل 2017	18 أفريل 2017	جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية
109	20 أفريل 2017	20 أفريل 2017	18 أفريل 2017	جدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية

ولم تتول البلدية إلى غاية مواف 2017 انجاز الختم النهائي لعمليات الإحصاء وذلك خلافاً لمقتضيات منشور وزير الشؤون المحلية عدد 4 المؤرخ في 11 فيفري 2016 حول ضبط المطالبات العامة لإنجاز الإحصاء العام للعقارات المبنية وغير المبنية الخاضعة للمعاليم الراجعة للجماعات المحلية للفترة 2016-2017 الذي حدد شهري أوت وسبتمبر 2016 كأجل أقصى لختم عمليات الإحصاء ونشر إعلانات الختم بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وبصحيفتين يوميتين على الأقل. وتتجدر الإشارة إلى أن عملية ادراج نتائج الإحصاء العشري انف الذكر بالمنظومة المخصصة للغرض توقفت منذ فيفري 2017 بسبب حدوث عطب فني بجهاز الموزع المركزي للشبكة الخاصة بمنظومة التصرف في موارد الميزانية وإتلاف قاعدة البيانات. ولم تتمكن البلدية إلى حدود ديسمبر 2017 تجاوز هذا الإشكال.

ويقتضي ضمان شفافية الحساب المالي إعداد جداول تحصيل تكميلية بخصوص العقارات غير المرسمة وإحالتها إلى القابض حتى يتسرى له إدراج المعاليم المحصلة عن طريق أذون وقتية ضمن الميزانية خلال نفس سنة استخلاصها، غير أنّ البلدية لم تتول خلال سنة 2017 إعداد جداول تحصيل تكميلية بخصوص فصول تم في شأنها اقطاع أذون استخلاص وقتية بمبلغ قدره بمبلغ 116.359,030 دينار. ونتج عن ذلك إدراج المبلغ المذكور خارج الميزانية دون تطبيقه بميزانية نفس السنة.

وفي ما يتعلق باستخلاص المعاليم المذكورة فقد نص الفصل 28 خامساً من مجلة المحاسبة العمومية على أن "يتولى المحاسب العمومي المكلف بالاستخلاص حال تعهده بالدين تبليغ إعلام للمدين يتضمن دعوته لخلاص

جملة المبالغ المطلوبة" ، إلا أنه لم يتم تبليغ اعلامات سوى لنسبة 0.44 % من جملة الفصول المثقلة بجدول تحصيل المعلوم على الأراضي غير المبنية والبالغة 671 فصلاً خلال سنة 2017. كما لم تتعذر الإعلامات التي تم تبليغها خلال نفس السنة 12,82% من جملة الفصول المثقلة بجدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية والبالغ عدده 11228 فصلاً.

كما تبيّن أنّ البلدية لم تتول إعداد جداول المراقبة بين الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية والمبلغ المستخلص بهذا العنوان وهو ما لم يمكن من تطبيق مقتضيات منشور وزير الداخلية عدد 19 والمؤرخ في 28 مارس 2002 الذي استوجب إجراء مقارنة بين الحد الأدنى المطلوب وقيمة المعلوم على المؤسسات المستخلص فعلياً بهدف تحديد الحالات التي تستوجب استخلاص معلوم إضافي باعتبار المعلوم الأدنى المطلوب.

ولوحظ عدم حرص البلدية على تحين معينات كراء المحلات التجارية سنوياً وذلك خلافاً لمقتضيات منشور وزير الداخلية عدد 6 بتاريخ 17 فيفري 1999 الذي نصّ على ضرورة الحرص على التّحين الدوري لعقود الكراء في حدود نسبة لا تتجاوز 10 % سنوياً بالنسبة للمحلات التجارية والصناعية. وفي هذا الصدد، تبيّن أنّ البلدية لم تتول بخصوص 3 عقود توسيع محلات تجارية مبرمة خلال الفترة الممتدة من سنة 1993 إلى سنة 1999 تحين العقود المذكورة منذ تاريخ إبرامها.

كما لم تحرص البلدية على تحين معينات كراء المحلات السكنية سنوياً وذلك خلافاً لمقتضيات الفصل 17 من القانون عدد 35 لسنة 1976 المؤرخ في 18 فيفري 1976 المتعلق بضبط العلاقات بين المالكين والمكترين لمحلات معدة للسكنى أو الحرفة أو الإدارية العمومية الذي نصّ على ضرورة أن "يقع الترفع في مقادير الكراء لمحلات السكنى بمعين أقصى لا يتجاوز 5 % لكل عام". من ذلك لم تتول البلدية بخصوص 11 عقد توسيع محلات سكنية مبرمة خلال الفترة 1974-1994 تحين معينات الكراء منذ تاريخ إبرامها.

الجزء الثاني: الرقابة على النفقات

1- التحاليل المتعلقة بالنفقات

بلغت نفقات العنوان الأول 4.506.608,828 دينار سنة 2017. وحيث استأثرت نفقات التأجير بنسبة 50,81 % ونفقات وسائل المصالح بنسبة 38,96 % من جملة نفقات العنوان الأول.

النفقات المنجزة		البيان	الفصل		
النسبة (%)	المبلغ (الدينار)				
العنوان الأول : نفقات العنوان الأول					
الجزء الأول : نفقات التصرف					
القسم الأول : التأجير العمومي					
0,03	1.166,667	المنحة المخولة لأعضاء المجلس البلدي	01.100		
42,12	1.898 060,986	تأجير الألعوان القاريين	01.101		

8,66	390.404,979	تأجير الأعوان غير القارين	01.102
50,81	2.289.632,632	مجموع القسم الأول	
القسم الثاني: وسائل المصالح			
29,84	1.344.828,040	تسهيل المصالح العمومية المحلية نفقات	02.201
9,12	410 944,697	مصاريف استغلال وصيانة التجهيزات العمومية	02.202
38,96	1 755 772,737	مجموع القسم الثاني	
القسم الثالث : التدخل العمومي			
1,76	79 152,271	تدخلات في الميدان الاجتماعي	03.202
0,25	11 055,000	تدخلات في ميدان التعليم والتكتون	03.303
1,58	71 000,000	المشاركة لفائدة الودادية بعنوان تذاكر الأكل للأعوان	03.304
3,47	156 500,000	تدخلات في ميادين الثقافة والشباب والطفولة	03.305
0,00	0	المشاركات في المنظمات العالمية	03.307
0,13	5 700,000	التعاون مع الجماعات المحلية وهيأكل أخرى	03.310
7,18	323 407,271	مجموع القسم الثالث	
96,94	4 368 812,640	جملة الجزء الأول	
الجزء الثاني : فوائد الدين			
القسم الخامس : فوائد الدين			
3,06	137 796,188	فوائد الدين الداخلي	05.500
3,06	137 796,188	مجموع القسم الخامس	
3,06	137 796,188	جملة الجزء الثاني	
100,00	4 506 608,828	جملة نفقات العنوان الأول	

أما نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 1.956.371,153 دينار وتتوزع هذه النفقات بين الاستثمارات المباشرة وتسديد أصل الدين في حدود على التوالي 1.746.143,587 دينار و 210.227,566 دينار أي بنسبة في حدود على التوالي 89,25 % و 10,75 % من مجموع نفقات العنوان الثاني.

الفصل	البيان	النفقات المتجزئة	النسبة (%)
العنوان الثاني : نفقات العنوان الثاني			
الجزء الثالث : نفقات التنمية			
القسم السادس : الاستثمارات المباشرة			
06.600	الدراسات	30 585,840	1,56
06.603	البنيات الإدارية: إحداث وتوسيعة وتهيئة	3 392,878	0,17
06.605	البرامج والتجهيزات الإعلامية	3 203,200	0,16
06.606	اقتناء معدات وتجهيزات	395 415,518	20,21
06.607	مصاريف الإشهار والإعلانات	1 348,032	0,07
06.608	اقتناء وسائل النقل	101 104,399	5,17
06.610	الإنارة	374 016,644	19,12

0,10	2 020,000	التطهير	06.612
12,08	236 356,190	الطرقات والمسالك	06.613
6,07	118 689,457	بناء وتهيئة التجهيزات الجماعية للثقافة والشباب والرياضة والطفولة	06.616
24,54	480 011,429	بناء وتهيئة المنشآت ذات الصبغة الاقتصادية	06.617
89,25	1 746 143,587	مجموع القسم السادس	
89,25	1 746 143,587	جملة الجزء الثالث	
الجزء الرابع : تسديد أصل الدين			
القسم العاشر: تسديد أصل الدين			
10,75	210 227,566	تسديد أصل الدين الداخلي	10.950
10,75	210 227,566		مجموع القسم العاشر
10,75	210 227,566		جملة الجزء الرابع
100,00	1 956 371,153		جملة نفقات الجزئين الثالث والرابع
الجزء الخامس : النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة			
القسم الحادي عشر: النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة			
0	0	مجموع القسم الحادي عشر	
0	0	جملة الجزء الخامس	
100	1 956 371,153		جملة نفقات العنوان الثاني

وتمثل النفقات المنجزة بخصوص العنوانين الأول والثاني على التوالي 82,75 % و 31,59 % من الاعتمادات النهائية المرسمة بالميزانية كما هو مبين بالجدول المواري:

المبلغ (بالدينار)	البيان
نفقات العنوان الأول	
5.446.000,000	الاعتمادات النهائية
4.506.608,828	الإنجازات
% 82,75	نسبة الانجاز (%)
نفقات العنوان الثاني	
6.192.171,162	الاعتمادات النهائية
1.956.371,153	الإنجازات
% 31,59	نسبة الانجاز (%)

2- الملاحظات المتعلقة بالنفقات

لوحظ سوء تقدير البلدية لاحتياطاتها. وفي هذا الصدد تولت البلدية تنقية الميزانية بالزيادة في الاعتمادات المرسمة لبعض البنود دون الحاجة الفعلية لها حيث لم يتم صرف مبلغ الزيادة المذكورة. ويبين الجدول المالي بعض الأمثلة في ذلك:

بيان النفقة	الاعتمادات المرسمة بالميزانية (الدينار)	التنقيحات بالزيادة (الدينار)	الاعتمادات النهائية (الدينار)	النفقات المنجزة (الدينار)	اعتمادات غير مستعملة (الدينار)
الدراسات	186.240,768	45 000,000	231.240,768	30.585,840	200 654,928
اقتناء أراضي	28.607,837	5 000,000	33.607,837	0	33 607,837
البرامج والتجهيزات الإعلامية	34.850,000	35 758,839	75.312,039	3.203,200	72 108,839
مساحات الخضراء ومداخل المدن	125.762,160	10 000,000	132.357,760	0	132 357,760
بناء وتهيئة التجهيزات الجماعية	136.790,843	46 000,000	182.790,843	118.689,457	64 101,386

كما تولت البلدية تخصيص اعتمادات قدرها 173.286,837 دينار ببعض بنود ميزانية العنوان الأول إلا أنها لم تنجز في شأنها أي نفقة. ويبين الجدول المالي ذلك :

الفصل	البيان	الاعتمادات النهائية (الدينار)	النفقات المنجزة (الدينار)
03.307	المساهمات في المنظمات العالمية	570,000	0
06.601	اقتناء أراضي	33.607,837	0
06.614	أشغال التهيئة والتهذيب	5.000,000	0
06.615	مساحات الخضراء ومداخل المدن	132.357,000	0
08.901	نفقات التنمية غير المزعة	1.752,000	0
المجموع			173.286,837

وخلالاً لمقتضيات الفصل 90 من مجلة المحاسبة العمومية الذي ينص على أنه "لا يجوز عقد مصاريف عادلة لسنة مالية ما بعد 15 ديسمبر من نفس السنة إلا عند الضرورة الواجب إثباتها" وللفصل 15 من الأمر عدد 2878 لسنة 2012 آنف الذكر الذي نص على أن "ينتهي أجل التأشير على التعهدات بالمصاريف في 15 ديسمبر بالنسبة للمصاريف العادلة إلا عند الضرورة الواجب إثباتها"، تولت البلدية التعهد ببعض النفقات بعد التاريخ المذكور.

وتقتضي قواعد حسن التصرف ضرورة التنصيص على البيانات المتعلقة بالسيارات والمعدات التي يتم إصلاحها بأذون التزود والفوواتير الخاصة بها، إلا أنّ البلدية لم تحرص أحياناً على إدراج الأرقام الإدارية لوسائل النقل المعنية بالفوواتير عند إصلاحها أو صيانتها. وجاء في ردّ البلدية أنها سوف تعمل على تلافي الإخلال المذكور مستقبلاً.

من محاسب بلدية جندوبة
إلى السيد رئيس الغرفة الجهوية لدائرة المحاسبات

الموضوع : حول ضعف نسبة تبليغ الإعلامات الخاصة بالعقارات المبنية والأراضي غير المبنية

1-الأراضي غير المبنية

صعوبة تبليغ الإعلامات إلى المطالبين بللاداء و ذلك لأن الأرضي متقلة بالزمام بعناوينها وليس بعناوين أصحاب العقارات مما يصعب علينا الوصول إلى مالكيها

2- العقارات المبنية

-عملية التحقيق تمت متاخرة جدا

نقص في عدول الخزينة بحيث لا يمكن تغطية جميع الفصول

- القانون الأساسي لعدول الخزينة الذي يمنحهم منحة تبليغ ب 300 دينار في صورة تبليغ 300 إعلام أو 75 سند تنفيذي

كثرة تشابه الأسماء وأخطاء في العناوين

- تعرض عدول الخزينة إلى الطرد في بعض الأحياء ومنعهم من توزيع الإعلامات

- صعوبة التوصل إلى المدين في وقت وجيز

- عدم توفر جميع المعطيات المتعلقة بالمدين بالأزمة و خاصة رقم بطاقة التعريف الوطنية حتى يتسعى لنا إجراء الإعتراضات على الحسابات لدى البنوك والبريد وإجراء عمليات البحث على الأموال بدقتر خانة و لدى الوكالة الفنية للنقل البري

- استحالة إجراء العقل على الأثاث في الوقت الحالى





27 | دسمبر 2018

الجمهورية التونسية
وزارة الشؤون المحلية والبيئة
بلدية جندوبة
مصلحة المعاليه والامثلسات
ج / سط

8799

من رئيس بلدية جندوبة
إلى السيد: رئيس الغرفة الجهوية
لدائرة المحاسبات بجندوبة

423

الموضوع : حول الإجابة على تقرير رقابة.

المرجع : التقرير الأولي حول الرقابة المالية على بلدية جندوبة بتاريخ 2018/12/25

تحية طيبة و بعد، تبعاً لتقريركم المشار إليه بالمرجع أعلاه حول الرقابة المالية المعدة من طرفكم على بلدية جندوبة والذي تطلبون من خلاله موافقكم بإجابة حول بعض النقاط يشرفني أن أدمكم بما يفيد في الغرض :

- التأخير في تنفيذ جداول التحصيل المعلوم على العقارات المبنية وغير المبنية:

في هذا السياق يشرفني إفادتكم أن التأخير المسجل على مستوى تنفيذ جداول التحصيل العقارات المبنية و غير المبنية لسنة 2017 و الذي وصل إلى حدود تاريخ 18 أفريل 2017 كان مرد التأخير في إنجاز و إنهاء عملية الإحصاء العشري للعقارات المبنية و غير المبنية للفترة 2016/2026 و لقد توصلنا برسالة من السيد وزير الشؤون المحلية و البيئة بما يفيد إمكانية التأخير في استخراج جداول التحصيل بعنوان السنة المذكورة على أن يتم الاعتماد على المعطيات المعينة بجدول التحصيل لسنة 2016 إلى حين استيفاء عملية الإحصاء و إعداد و تنفيذ جداول التحصيل بعنوان سنة 2018 بالإعتماد على نتائج الإحصاء العام في بداية شهر جانفي 2018.

إن التأخير الحاصل في تنفيذ جداول التحصيل يقع عادة تداركه بعد السيد القابض البلدي بمعطيات حول العقارات الجديدة وأملاكها لكل مواطن يتقدم لخلاص المعاليم قبل إصدار جداول التحصيل و هذا لا يفي أننا نعمل على تقليص آجال التنفيذ وإعداد الجداول في وقتها.

و سوف يقع في المقابل العمل على تنفيذ جداول التحصيل التكميلية بعنوان سنة 2017 حتى يقع إدراج المبالغ المستخلصة والمودعة بحساب خارج الميزانية و إدراجها بميزانية البلدية.

و في خصوص تعطل عملية تحصيل المعطيات الخاصة بالإحصاء العشري للعقارات المبنية و غير المبنية للفترة 2017-2026 نتيجة عطب فني لحق بجهاز الموزع المركزي للشبكة الخاصة بمنظومة التصرف في موارد الميزانية حيث اختلفت قاعدة البيانات بأكملها و لم تتمكن مصالح البلدية من تدارك الأمر في حين تم التوصل إلى إتفاق مع وكالة التعاون الألماني GIZ عن طريق فريق عمل و خبراء مختصين يت بموجبه إعادة تحصيل المعطيات من خلال قاعدة المعطيات المتوفرة في قبضة البلدية و بطاقات الإحصاء المعدة من طرف البلدية و تعهدت أنه في أجل أقصاه شهر فيفري من سنة 2018 ستكون التطبيقة جاهزة محتوية على جميع البيانات و المعطيات المعينة مع إصدار جداول التحصيل بعنوان سنة 2018 و بدوره تعطل المشروع خلال هذه السنة لأسباب إجرائية بين وكالة التعاون الألماني GIZ و المكلف بإنجاز المشروع و تمهدوا مؤخراً في إتفاق بينهم و بين المجلس البلدي باستكمال المشروع في أقرب الآجال بما من شأنه أن يمكن البلدية من استخراج جدول التحصيل و تنفيذه في أيسر الآجال المعقولة.

توجيه الإعلامات من مشمولات السيد القابض البلدي .

- المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية

على ضوء ما تم عرضه ضمن تقريركم و لغاية تدارك ما تم من إخلال ضمن هذا العنوان سوف تعمل المصلحة المعنية على تنفيذ توصياتكم و التعهد بالتنسيق مع قباضة البلدية و القباضات المالية لضمان حسن استغلال هذا المورد. كما أن وكالة التعاون الألماني GIZ و ضمن مشروعها المتعلق بتوفير تطبيقات إعلامية لفائدة بلدية جنوبية قصد تتميم مواردتها تكفلت بإعداد جدول تحصيل الفارق بين الحد الأدنى للمعلوم و المبلغ المستخلص و ذلك عن طريق تطبيقة خاصة و تجميع المعلومات والقيام بإحصاء شامل للمؤسسات التي تخضع للمعلوم .

-تحيين معينات كراء المحلات البلدية:

أغلب عقود الكراء تشملها الزيادة السنوية المحددة بين 5 و 10٪. غير أن بعض العقود المبرمة منذ سنوات السبعينات أو الثمانينات أو التسعينات لم يقع التصريح فيها على نسبة الزيادة السنوية و لقد قامت مصلحة الأملك بتقديم اقتراح إلى مجلس النوابية الخصوصية قصد إجراء تحيين لعقود كراء هذه المحلات و قت المصادقة عليه و تولت على إثر ذلك مراسلة السيد خبير أملك الدولة قصد مدها بـ تقرير إختبار حول القيمة الکرائية الحقيقة لبعض المحلات التجارية و خاصة السكنية التي لم يشملها التحيين منذ سنوات و نحن في انتظار تقرير الإختبار لاستكمال بقية الإجراءات .

و على ضوء ما تقدم عرضه نرجو أن تكون قد أفادناكم و نحن على ذمتك عند أي طلب أو توضيح. و السلام.

رئيس البلدية



الإجابة على تقرير دائرة المحاسبات لسنة 2017 المصلحة المالية

البريرات	الإخلالات
<p>- <u>الدراسات</u> : لم يتم صرف الاعتماد المرصود و الخاص ببناء قصر البلدية و مشروع تعبيد و ترصيف الطرق بوسط مدينة جنوبية المدرجان ببرنامج الاستثمار البلدي لسنة 2016 لوجود اعتراف من قبل المعهد الوطني للتراث على إعادة بناء قصر البلدية . أما في خصوص مشروع تعبيد الطرق فقد <u>تطل المشروع</u> لضرورة إنهاء الأشغال الخاصة بشبكة تصريف المياه المستعملة و المياه الصالحة للشراب .</p> <p>- <u>اقتناء أراضي</u> : إن الاعتماد المرصود و البالغ 33.607,837 د يخص خلاص قطعة أرض (28.607,837 د) خاصة بالمكتب المراقب لم يتم تسوية وضعيتها القانونية من قبل أصحاب الأرض و إبرام عقود في الغرض و 5.000,000 د متعلقة باقتناء قطعة أرض بالمنطقة الصناعية صدر في شأنها طلب تزود آلي لم يتم موافقنا بفاتورة في الغرض إلى حد هذا التاريخ .</p> <p>-<u>البرامج و التجهيزات الإعلامية</u> : قامت البلدية باستشارة لاقتناء معدات إعلامية و إصدار تعهد بالنفقة في شأنها تم رفضه من قبل <u>مصلحة مراقبة المصادر العمومية</u> بمبلغ قدره 72.108,839 د داعية البلدية لإعادة الاستشارة و تم إصدار إذن تزود بمبلغ قدره 62.489,460 د سنة 2018</p> <p>-<u>المساحات الخضراء و مداخل المدن</u> : إن الاعتماد المرصود يخص تهيئة و صيانة حديقة الشهداء بجنوبية حيث تم إصدار إذن تزود في شأنه سنة 2017 (طلب تزود عدد 106 بتاريخ 2017/09/27) و إنتهت الأشغال سنة 2018 تاريخ خلاص المقاولة .</p> <p>-<u>بناء و تهيئة التجهيزات الجماعية</u> : بالنسبة للاعتمادات المنكورة بتقريركم نفيدكم أن مبلغ 46.000,000 د كانت مبرمجة لإتمام إنجاز جدار بالمركب الرياضي غير أنه وقع إلغاء هذا البرنامج من قبل النيابة الخصوصية في تلك الفترة و بقية المبلغ هي فوائل برامج سابقة تم صرفها سنة 2018 .</p>	<p>سوء تقدير البلدية لاحتياجاتها</p>

<p>-<u>المساهمات في المنظمات العالمية</u> : نفيدكم أن مبلغ 570.000 د يمثل 0,01 بالمائة من ميزانية البلدية مخصصة للجامعة العالمية للمدن وهذه الاخره لم تقم بمراسلتنا ومدنا بالتعرف الجبائي وحسابهم الجاري لنتتمكن من تحويل المذكورة .</p> <p>-<u>نفقات التنمية غير موزعة</u> : يعتبر المبلغ المرصود بهذا الفصل نقل فواضل اعتمادات سابقة وقد تم توزيعه سنة 2018</p> <p>-<u>تأمين البيانات</u> : لقد وردت على مصالحنا مذكرة التامين بعد 15 ديسمبر وحتى لا تتخلد ديون بذمة البلدية قمنا بإصدار تعهد بالنفقة في شأنها.</p> <p>-<u>مصاريف الاستقالات</u> : هذه النفقة طرأت في آخر السنة وتم اصدار تعهد بالنفقة بعد الآجال القانونية وستعمل على تجاوز هذا الإخلال مستقبلا .</p> <p>-<u>مساهمة في تنظيم المهرجانات</u> : هذه النفقة متعلقة بخلاص عرض فني بمناسبة ذكرى تأسيس بلدية جندوبة وقد تم التأخير في إصدار تعهد بنفقة في شأنه لعدم استكمال العرض للوثائق الازمة.</p>	تصخيص اعتمادات لم تصرف التعهد ببعض النفقات بعد 15 ديسمبر
<p>X -<u>ان البلدية قامت باحترام الآجال القانونية (غرة ماي)</u> حيث تم اصدار طلب التزود الخاص باكساء العلبة في 2017/04/17 وتم تسليم لباس الشغل يوم 2017/04/28 وبعد ذلك التاريخ قام المزود بموافقتنا بالفاتورة للخلاص.</p>	عدم حرص البلدية على تسليم لباس الشغل في غرة ماي
<p>نقوم بلدية جندوبة بإعداد صفة بإجراءات مبسطة لاقتناء قطع غيار السيارات حيث تقوم بإصدار طلبات تزود استناداً لبيانات الصفة من حيث المواد المطلوبة والأثمان المنصوص عليها بكلام الصفة وستعمل على إدراج الأرقام الإدارية على جميع طلبات التزود الخاصة بقطع الغيار والحاديات والإطارات الهوائية والمطاطية مستقبلا .</p>	عدم التنصيص على البيانات المتعلقة بالسيارات و المعدات بطلبات التزود و الفواتير الخاصة بها
<p>-لقد ورد خطأ في احتساب المحة اليومية للنقل بمبلغ 3,375 و قمنا بإصدار أمر باسترداد أموال في الغرض .</p>	إسناد محة النقل لفترة لم تتجاوز الثماني ساعات

الرئيس بلدية جندوبة
عمار عبيادي

